المشهد
تصدر عن شركة «المشهد» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»
مدير التحرير
محمد موسى
الإخراج الصحفى للعدد:
هالة سعيد عباس
الإدارة والإعلانات والاشتراكات
٤٥ ش عبدالرحيم صبرى. الدقى
ت: ٠١٠١٩٤٤٤٠٠٣ـ ٣٧٧٢٢٠٣٥
فاكس: ٣٧٧٢٢٠٣٤
البريد الإلكترونى
almash_had@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات: مؤسسة الأهرام
العدد 313 السنة الحادية عشرة- الاثنين 11 أبريل 2022م - 10 رمضان 1443هـ

إيقاع مختلف

ما أحلى الرجوع إليه!!!

بقلم: السيد حسن

حين يتاح لك منبر حر نبيل شريف، تقول فيه كل ما تود أن تقوله ، دون حساب ولا مراعاة لاعتبارات ولا مواءمات ولا سياقات ، بحيث لا تصغى فيما تقوله فيه إلا لصوت ضميرك ، ولا تنصاع فيه إلا لرؤية عقلك ، ولا تنصت فيه إلا إلى ما يمليه عليك فكرك واقتناعك ، ساعتها لابد أن تعض على هذا المنبر بالنواجذ ، وأن تقدر كلمتك حق قدرها، وتزن حديثك بميزان العدالة والنزاهة والتجرد الذى لا يتغيا إلا رفعة هذا الوطن الكريم ، وإيقاد النور فى عقول أبنائه ، ورفع الوعى بقضاياه إلى المستوى الذى يليق بتاريخه وحضارته وقيمته الإنسانية العليا.

أعاود الصعود إلى هذا المنبر وقد جرت فى نهر الوطن مياه كثيرة وتغيرت اقتناعات كثيرة

لقد كان هذا هو ما أتاحته لى (المشهد) على مدى سنوات عشر، أشهد أنها مرت جميعا دون أن يراجعنى ربان هذه السفينة الفريدة (مجدى شندى) فى كلمة ، ولم يناقشنى فى موقف ، ولم يغير حرفا واحدا فى مقالاتى التى توالت أسبوعيا ، فى زاويتى الخاصة (إيقاع مختلف).

وإذا كانت المهام الخاصة بوجودى فى مجلس إدارة النقابة العامة لاتحاد الكتاب وفى هيئة مكتبها ، قد حرمتنى لبعض الوقت – ضمن ما حرمتنى منه – من مواصلة الصعود إلى هذا المنبر النبيل ، فإنى أعاود الآن الصعود إليه مستشعرا حلاوة الرجوع إلى مكان أحبه ، ودور أزهو به ، ورسالة أحمد الله أن هيأ لى أداءها.

أعاود الصعود إلى هذا المنبر الحر ، وقد جرت فى نهر الوطن مياه كثيرة ، وتغيرت اقتناعات كثيرة ، وتكشفت أسرار كثيرة ، وصارت الرؤية أسطع ، والمواقف أوضح ، والقدرة على الحكم على الأشياء والأحداث أكبر وأكبر.

فمرحبا بالعودة التى تستفز العقل والقلب والفكر ، وأسأل الله أن يرينى الحق حقا ويرزقنى اتباعه ، والإرشاد إليه ، وأن يرينى الباطل باطلا ، ويرزقنى اجتنابه والتحذير منه ، وأن يجرى الحق على لسانى وقلمى ، ومن قبلهما ، فى عقلى وقلبى ، اللهم آمين.

مؤشرات

حالة حوار لمواجهة مخاطر الأزمة .. متى؟

بقلم: محمود الحضري

كشفت الأزمات التي تسببت فيها تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الإقتصاد الوطني عن أهمية الدعوة لمؤتمر إقتصادي تشارك فيه كل الأطراف والطوائف ، والتيارت السياسية ، والإقتصاديون من مختلف الرؤي والمدارس ، لوضع روشتة أو خارطة طريق لرسم مسار جديد للإقتصاد الوطني ، بعيدا عن الإغراق في قضية الإستدانة ، وحل الأزمات بالدين المحلي والخارجي.

فلا شك أن المشاركة الوطنية الأوسع أحد أهم أبواب البحث عن زوايا الأزمات الإقتصادية والسياسية ، كما من المهم أيضا أن يقدم البرلمان رؤيته من خلال قراءات للواقع الذي نحياه وتتضرر منه كل دول العالم ، ولسنا وحدنا ، فالأزمة الراهنة بين روسيا وأوكرانيا عرّت الكثير من الإقتصاديات في دول العالم ، وكثير من الدول تعاني معاناة كبيرة من تداعياتها ، وهو ما يتطلب مشاركات جماعية في البحث والتنقيب بدقة في كل النقاط والمفردات وصولا لحلول أكثر شمولية ، ويتحمل الجميع مسؤوليته.

الحوار من طرف واحد في قضايا مصرية في الأغلب لا يلبي طموحات كل أطياف المجتمع ، ولا يمتلك طرف واحد كل الحقيقة ، فنحن بصدد أزمة عالمية ، متعددة المسارات والأسباب ، ولا تقل عن الأزمة الإقتصادية التي مر بها العالم في ٢٠٠٨ ، والأزمات الأخرى التي أجتاحت العالم في السنوات الخمسين الأخيرة ، وخرج منها خاسرا ومهزوما ومحملا بقضايا كسّرت عظام دول.

الإجتماعات المنفصلة التي بدأتها الحكومة برئاسة الدكتور مصطفي مدبولي مع بعض الشرائح والشركاء للدولة وأصحاب المصلحة من المهم أن تتوج بإجتماع أكثر توسعا مع أطياف المجتمع ، لنخرج بخارطة طريق تحمل في مضمونها حلولا تعبر عن مصالح كل الوطن وليس مجرد فئة أو شريحة ، أو جزء من أصحاب المصلحة ، والتي يعبر عنها كل طرف ، دون النظر لباقي الأطراف ، والمواطن الذي يمثل المحور الرئيسي في تحمّل تداعيات الأزمات بمختلف أنواعها.

ولاحظت من كلمات وتوصيات رجال الأعمال والمستثمرين في اجتماعاتهم مؤخرا مع رئيس الوزراء ، هذه المطالب الفئوية ، ورغم أهميتها إلا أنها تعبر عن طرف واحد من أصحاب المصلحة ، بينما ما زال البرلمان الممثل للشعب شبه غائب عن وضع رؤية لمرحلة مهمة من تاريخ مصر والمنطقة وتاريخ دول أخرى.

في اجتماع الحكومة المصرية مع رجال أعمال ومستثمرين ، لمناقشة آثار تداعيات أزمة الاقتصاد العالمي والحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري ، طرح رجال الأعمال مقترحات ، بل قل مطالب تعبر عن أنفسهم ومصالحهم ، أبرزها إعادة جدولة أقساط الأراضي وزيادة مدة تنفيذ المشروعات ، لمواجهة أزمة السيولة ، وتسهيل إجراءات استيراد مواد البناء لزيادة المعروض في الأسواق ، وإعادة دراسة التعاقدات مع الجهات الحكومية لتراعي أثر ارتفاع الأسعار.

وعلى مدى حوالي شهر جرت عدة اجتماعات بين الحكومة ووزراء فيها ، وجماعات مصالح بينهم المطورون العقاريون وجمعية رجال الأعمال المصريين ، والجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال ، وتمحورت مذكرة رجال الأعمال بشأن التحديات التي تواجه القطاع العقاري ، ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة تأثير تداعيات الاقتصاد العالمي على أسعار مواد البناء ، نتيجة ارتفاع أسعار المعادن عالميا وتأثر سلاسل الإمداد والإنتاج.

وشملت المذكرة ٢٠ توصية للتعامل مع الأزمة الروسية الأوكرانية ، من أجل العمل على تخفيف حدة آثارها على الاقتصاد المصري في أنشطة اقتصادية مختلفة ، بضرورة حماية الشركات الوطنية والتعاقدات المحلية من العقوبات أو أية إجراءات يتم اتخاذها خلال الوضع العالمي الراهن ، خاصة في ظل تعطل أو تأخر سلاسل الإمداد.

ونلاحظ أن رجال الأعمال ركزوا على مصالحهم أولا وأخيرا، وهذا حقهم في ظل أزمة تعصف بالجميع، فقد طالبوا بثلاثة مطالب رئيسية ، بخلاف مطالب أخرى ، وهي «ضرورة إعادة جدولة أقساط الأراضي وزيادة مدة تنفيذ المشروعات ، لمواجهة أزمة السيولة» ، و«تفعيل دور الأجهزة الرقابية في مراقبة أي ممارسات احتكارية في الأسمنت بعد تخفيض مصانع إنتاجها لتقليل المعروض في الأسواق وبالتالي زيادة السعر» ، و«تسهيل فتح اعتمادات لاستيراد الحديد من الخارج ، وإلغاء رسوم استيراد البليت من الخارج وهو المكون الرئيسي في صناعة الحديد لزيادة المعروض».

صحيح أن رئيس الوزراء قرر تشكيل لجنة برئاسة وزير الإسكان عاصم الجزار مهمتها عقد اجتماعات مع المطورين العقاريين ، للتوافق على عدد من الآليات للتعامل مع تداعيات الأزمة العالمية ، وتخفيف حدتها ، إلا أن هذا يتطلب رؤية وحوارا أكثر اتساعا، فهناك الطرف النهائي والأضعف في حلقة سلسلة الإستهلاك والإنتفاع ، وهو المواطن.

فالأنشطة الاقتصادية تعاني من ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة ما تشهده سلاسل التوريد والإمداد من اضطرابات غير مسبوقة وارتفاع تكاليف الشحن نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية ، والكل متضرر من ذلك ، ولا يمكن أن ننكر أن الشركات العاملة في التطوير العقاري ، مهددة بعدم الوفاء بتعاقداتها ، وتواجه سحب الأراضي نتيجة عدم الالتزام ببرامج التطوير والتنفيذ ، ولكن اختصار مطلبهم في مهلة لتنفيذ المشروعات وإعادة دراسة العقود مع الجهات الحكومية لمراجعة أثر ارتفاع أسعار كافة المنتجات ، ليس كل القضية ، بل يجب أن ننظر للأمر كلة ومن مختلف زواياه ، والقطاعات الأخرى ، وليس فقط بالتدخل الحكومي لزيادة المعروض من مواد البناء.

فتعظيم الإنتاج المحلي أهم محور في مواجهة الأزمات التي تواجه المجتمع، لنضع حلا طويل الأمد ومستداما لجميع السلع والخدمات : فمواد البناء ليست إلا مجرد نموذج واحد ومحدود جدا في مجمل السلع .. وقد آن الأوان لحوار مجتمعي أوسع ، ومؤتمر نستمع فيه لبعضنا البعض ، خصوصا من المتخصصين ، وأصحاب الرؤي الإقتصادية والإجتماعية ، فالوطن بحاجة للجميع.. أتمنى أن يكون قريبا ولا نتأخر.

عجاجيات

بقلم: عبدالغني عجاج

الاختيار

الحياة كلها خيارات .. الاسم الذي يحمله كل منا كان خيارا بين مجموعة اسماء.. الكلية التى درسنا بها كانت اختيارا بين عدة كليات ، القسم الذى اخترناه لتخصصنا كان اختيارا بين عدة اقسام.

فى بحثنا عن شريكة الحياة كنا أمام عدة خيارات بين الشكل والمضمون وبين الوجاهة والاصل ، وبين زواج الصالونات والزواج عن حب ، كانت امامنا وصية نزار وكاظم الساهر اختاري الحب او اللاحب فجبن آلا تختاري.

تزوجنا وهذه سنة الحياة فأصبحنا أمام مجموعة جديدة من الخيارات.. هل أذبح لزوجتى القطة ، أم أعاملها بود ورفق، هل اطلعها على كل أسراري أم احتفظ لنفسى ببعض الأسرار؟ هل أعاملها معاملة سى السيد أم أعاملها كشريكة حياة بالمودة والرحمة؟ هل اخلص لها إخلاصا تاما أم أترك مساحة للهوى وخفقان القلب.

ونحن نمسك القلم لنكتب تواجهنا أصعب الخيارات نطلق العنان لاقلامنا أم نكبح جماحها..

فى رحلة العمل واجهتنا خيارات كثيرة بين العمل بالطاقة القصوي والعمل والسلام بالحد الأدنى ، وكان علينا الاختيار بين الخط المستقيم والخط المعوج، بين التمسك بالصدق والحق والحفاظ على الكرامة وبين المطاطية والنفاق ، بين الترقى بالعمل والإخلاص والترقى بالنفاق ووسائل مشبوهة ، وكان علينا الاختيار عندما وصلنا إلى مراكز قيادية ، بين تشجيع الكفاءات للعمل معنا وبين إحاطة انفسنا بعديمى الكفاءة ضمانا لعدم منافسة احد لنا فى المستقبل. بعبارة أخرى كان علينا الاختيار بين العمل على خلق صف ثان قادر على تحمل المسئولية وبين عرقلة ظهور أي قيادات جديدة ضمانا لعدم اقتراب أحد من الكرسى الذى نجلس عليه.

ونحن نمسك القلم لنكتب تواجهنا أصعب الخيارات نطلق العنان لاقلامنا أم نكبح جماحها ، نقول الحق ونتحمل النتائج أم نسكت عن قول الحق فنكون مثل الشيطان الأخرس ، نكتب بوضوح ام نكتب بالشفرة لأولى الالباب.

زوجتى الفاضلة تضعنى كل يوم أمام الاختيار المتكرر: ماذا أعد اليوم على الغداء وفى رمضان يأتى السؤال ماذا أعد على الإفطار. كما تضعنى أمام اختيار أي قناة وأى مسلسل تحب من مسلسلات رمضان الكثيرة جدا؟ اخترت الكبير اوي الجزء السادس والاختيار ٣ ، قالت هل تتوقع ان تتواصل سلسلة مسلسل الاختيار ونرى الاختيار ٤ والاختيار ٥ والاختيار ٦ ؟!

أجبتها لا أعرف ، الشيء الوحيد المؤكد أننا سنظل طالما نحيا ، أمام سلسلة من الاختيارات وخاصة الاختيار بين نكون أو لا نكون ، نفكر أم نعطى عقولنا إجازة.. نتمسك بإنسانيتنا أم نتخلى عنها.. نتعاطف مع الضعفاء والمساكين والمظلومين، أم نتقوقع على أنفسنا ونكتفى بالدعاء لأعدل العادلين.

هل تكبح ارتفاعات الأسعار «جماح الإسراف» في رمضان؟

فاتورة انفاق الأسر تتجاوز ١٠٠ مليار جنيه في «شهر الصيام»

- ابراهيم عشماوي: منافذ بيع السلع تساهم في خفض الأسعار
- مصطفى بدرة: المشكلة ليس في حجم الانفاق بل في «هدر الطعام»
- سيد قاسم: 83% من الأسر تغير عاداتها الغذائية خلال الشهر الكريم
- محمد ابراهيم: ميزانية شهرية لشراء الاحتياجات الأساسية أمر مهم وقت الأزمات
- محمد جعفر: ترشيد الإنفاق وغرس ثقافة الإدخار ضرورة مجتمعية حاليا

تجبر الارتفاعات القياسية لأسعار السلع والتي وصلت في بعضها إلى الضعف، العديد من الأسر المصرية على ضغط نفقاتها خلال شهر رمضان والذي يعتبر حسب عادات المصريين أكثر شهور العام استهلاكا للطعام والمشروبات.

وبحسب تقارير اقتصادية وخبراء اقتصاد، من المتوقع تراجع حجم انفاق المصريين خلال شهر رمضان الحالي على غير عادة الشهر الكريم الذي يشهد ارتفاعاً في الانفاق بلغ خلال عام ٢٠٢١ نحو ١٠٠ مليار جنيه.. فهل فعلاً ستتراجع فاتورة الانفاق خلال الشهر الكريم بسبب "غلاء الأسعار"؟ وماذا ستفعل الأسر المصرية لمواجهة ارتفاعات الأسعار خلال رمضان؟

فاتورة الانفاق

حجم نفقات المصريين في شهر رمضان ارتفع بمقدار ٥٥ مليار جنيه مقارنة بغيره من شهور السنة، وسجل حجم الاستهلاك في رمضان عام ٢٠١٩ نحو ٥٠ مليار جنيه، وفي ٢٠٢٠ نحو ٧٠ مليار جنيه، والعام الماضي بلغ الإنفاق نحو ١٠٠ مليار جنيه، وهو ما يكشف تضاعف فاتورة الاستهلاك خلال الشهر الفضيل.

وتشير إحصائيات غرفة الصناعات الغذائية إلى أن الأسر المصرية تنفق نحو ٢٥٪ من إجمالي الدخل في الشهور العادية على الغذاء، ويتضاعف الإنفاق خلال شهر رمضان بمعدل ١٥٠٪ وهو ما يضاهي حجم استهلاك ثلاثة أشهر في السنة، في حين إن ٨٥٪ من المصريين يغيرون عاداتهم الغذائية بحسب بيانات الدخل والإنفاق الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويقدر متوسط استهلاك المصريين شهريا على الطعام بنحو ٥٠ مليار جنيه، يرتفع خلال شهر رمضان إلى ٧٥ أو ٨٠ مليار جنيه.

يقدر الدكتور إبراهيم عشماوي، مساعد أول وزير التموين للاستثمار ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، حجم الاستهلاك الشهري للمصريين للأغذية بنحو ٦٠ مليار جنيها ويتضاعف في شهر رمضان إلى ١٢٠ مليار جنيه أي أن شراء الأغذية يبلغ ٧٠٠ مليار جنيه سنويا تقريباً من حجم الإنفاق.

وتسجل أسعار السلع ارتفاعات غير مسبوقة منذ بداية شهر رمضان غير أن عشماوي يقول :» أسعار السلع الغذائية لن تزيد خلال شهر رمضان، بسبب عدة مبادرات تقوم بها وزارات التموين والداخلية والزراعة والقوات المسلحة، تستهدف بيع السلع بأسعار مخفضة من خلال ٢٠٠ شادر على مستوى الجمهورية و٨٠٠٠ منفذ لتقديم السلع الأساسية بأسعار أقل من القطاع الخاص بنسب تتراوح بين ٢٠ – ٣٠٪".

ويضيف أن الموردين والعارضين والمصنعين والشركاء في الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات على نفس القدر من التفاهم، إذ تعمل هذه الجهات ايضا على توفير السلع الأساسية والرمضانية بأسعار مناسبة تعادل الأسعار ما قبل التضخم.

وفي العادة يرتفع استهلاك المصريين خلال شهر رمضان بنسبة تصل إلى ٥٠٪ عن باقي شهور السنة، ويقدر متوسط الاستهلاك الشهري للمصريين بنحو ٥٠ مليار جنيه شهريا، يرتفع خلال شهر رمضان إلى ٧٥ أو ٨٠ مليار جنيه.

تغيير الثقافة

غير أن الدكتور مصطفى بدرة، خبير اقتصادي، يرى أن حجم الإنفاق خلال شهر رمضان والمقدر بنحو ٨٠ مليار جنيه ليس مبلغاً كبيراً مقارنة باستهلاك أكثر من ١٠٠ مليون مصرى وقد يكون هذا الرقم معبراً عن شراء البعض من المقتدرين لمستلزماتهم من الخير الذى يقدمون عليه فى الشهر الكريم كموائد الرحمن وغيرها من أعمال الخير .

ويضيف:" المشكلة الرئيسية ليست فى حجم الاستهلاك ومقداره بل تكمن الأزمة الحقيقية فى الهدر الناتج عما يتم إنفاقه أى مجمل المهدر من الـ ٨٠ مليارا لأنه إذا ما نظرنا بدقة لهذا الرقم سنجد أن معظمه يتم إنفاقه على الغذاء وقد يكون هذا الغذاء الغرض منه الرئيسى هو موائد الرحمن وهذا يعنى إهدار كمية كبيرة من الغذاء كنا نحتاج أن نوفره بطريقه أخرى".

ولذلك يتعين علينا إعادة صياغة ثقافة الاستهلاك ، بحيث تتمكن الأسر المصرية من السيطرة على الأسعار وتوحشها، وأولى الطرق هى أن نتفق كمصريين على تفضيل المنتج المصرى دون سواه، ذلك أن تكلفة الاستيراد تدفع بالأسعار نحو الارتفاع، وثانياً علينا إتباع سياسة عدم الإسراف وترشيد النفقات، ويبدأ ذلك من الأسرة التى يجب عليها أن تجتمع شهريا على الأقل وتتفق على وضع خطة لها طوال الشهر تشمل كل احتياجاتها الشهرية، بشرط أن تكون هذه الاحتياجات ضرورية، وتناسب مقدرتهم المادية دون إرهاق، وأن تقوم الأسرة بدراسة أسعار السلع وقتها، بحيث تشتري السلع التي تناسب ميزانيتها.

ويستشهد الدكتور سيد قاسم، خبير اقتصادي، بالعديد من الدراسات الخاصة بإنفاق الأسر خلال شهر رمضان، ومنها دراسة تقول أن أكثر من ٨٣٪ من الأسر المصرية تغير عاداتها الغذائية خلال الشهر الكريم، كما أن الإنفاق بشكل عام في هذا الشهر يعادل إنفاق ٣ أشهر طبيعية، بعدما أصبحت «حمى الشراء» واستهلاك السلع في رمضان أعلى منها في أي شهر آخر.

غير أنه يرى أن السلوك الاستهلاكي أصبح محركا للاقتصاد بشكل عام، وفرصة لتصريف بعض المنتجات الراكدة أو الزائدة عن الاستهلاك فى بعض الشهور التي تسبق رمضان، ويشهد الشهر منافسة شرسة بين الشركات المنتجة لتقديم عروض تجذب المواطنين لشراء منتجاتها، وهو ما يساهم في تنشيط السوق وزيادة المنافسة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تخفيض الأسعار.

وهذه صورة إيجابية يمكن رصدها من اقتصاد رمضان الاستهلاكي الذي ينتقده الكثيرون ويجب على الدولة أن تدعمها وتشرف عليها وتراقبها حتى تحقق الهدف منها، وهو تنشيط وتحريك السوق نحو النمو، وألا تقع فريسة للمهاجمين لسلوكيات الناس في رمضان، وأن تعمل على الاستفادة من هذا السلوك الاستهلاكي الضخم الذي تبذل دول كثيرة مجهودا ضخما لخلقه في أسواقها وتصرف ملايين الدولارات للترويج لمنتجاتها وجذب المستهلكين لها.

خطة مالية

ولا يختلف الدكتور محمد إبراهيم، خبير اقتصادي، في الرأي كثيراً مع الآراء السابقة، ويقول إن الكثير من الناس تنفق بكثرة خلال شهر رمضان ، على الرغم من أنه شهر الصيام والقيام، فنحن علي يقين من أن السلوك العام للمسلمين وخاصة السلوك الاقتصادي، يحتاج إلي مراجعة وتقويم، فالأرقام والتقارير الاقتصادية وتصريحات المسئولين عن الأسواق والرقابة التموينية تؤكد أننا نمارس كل أشكال السفه الاستهلاكي في شهر رمضان وفي غير رمضان.

ويضيف أن الأسر المصرية تتوقع دائماً في شهر رمضان ارتفاع الأسعار لاسيما أسعار اللحوم والدواجن والألبان والسلع الغذائية وتفاوت أسعار الخضراوات والفواكه في المراكز التجارية وأسواق الخضار، لكن الملاحظ أنه رغم زيادة الأسعار ومنها مثلاً سلعة مثل الياميش التي ارتفع سعرها بنحو ١٥٪ عن العام الماضي، هناك اقبال كبير علي الشراء، لذلك ليس غريباً أن تنفق أسر كل ما تدخره في بعض شهور السنة خلال شهر رمضان لما ترتبط به من عادات وسلوكيات رمضانية مثل ولائم الإفطار.

وينصح ابراهيم بالتخلص من ثقافة الاستهلاك المفرط ، وأن تقوم كل أسرة بوضع خطة مالية وإعداد موازنة تقديرية لشراء السلع والمواد الغذائية، وتجنب شراء كميات كبيرة من الطعام، وخاصة الخضروات والفاكهة المعرضة للتلف، وعدم الانسياق وراء العروض التجارية التي تقدم تخفيضات تزيد من حمى الشراء المفرط.

وهو ما يتفق معه محمد جعفر، أمين الإعلام المساعد بحزب المصريين، ويرى أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العالم اليوم، نتيجة تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية والتي أدت إلى ارتفاع سعر الدولار بشكل مفاجئ، تفرض علينا جميعا مسئولية وطنية ومجتمعية، خصوصاً وأن الدولة المصرية لم تقصر في اتخاذ كل ما يمكن من أجل تخفيف آثار تلك الأزمة العالمية، من خلال حزمة من الإجراءات الاقتصادية تستهدف تخفيف حدة ارتفاعات السعار.

ويطالب جعفر في بيان له بضرورة ترشيد الإنفاق وغرس ثقافة الإدخار لدى الجميع ، وضرورة اقتصار الإنفاق على احتياجاتنا الأساسية من الطعام والشراب والتعليم والعلاج فقط ، وتأجيل باقي الاحتياجات ولو لمدة عام واحد، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض أسعار كل السلع والمنتجات.

ويؤكد أن الأزمة الاقتصادية الحالية لن تكون الأخيرة في ظل اضطراب المشهد السياسى على الساحة الدولية، كما أن الدولة المصرية لا تملك رفاهية طرح المزيد من الإجراءات الاقتصادية لمعالجة آثار تلك الأزمات ، الأمر الذي يفرض علينا سرعة التحرك نحو تغيير أنماط سلوكنا وعاداتنا الاستهلاكية، وإعادة ترتيب أولوياتنا لأن الدولة مهما بذلت من جهد ومهما اتخذت من قرارات، فلن تستطيع وحدها أن تكبح جماح الأزمات الاقتصادية العالمية.

رامى الحضرى

محطات

المواطن الطموح

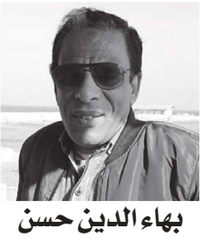

بهاء الدين حسن

● على الرغم من أن الصين تقوم بعمل دراسة ميدانية على حاجة السوق لنوعية الصناعة ، التي تجعل الصين تتحرك بناء عليها ، قبل أن ترتدى "اليونى فورم" وتشمر عن سواعدها ، وتعطى الأمر للمكن بأن يعمل ، إلا أنه فات عليها ، وهى تُغرق السوق المصرية بفوانيس رمضان ، أن المصريين يحتاجون إلى فانوس يقومون "بدعكة "، ليخرج منه المارد ، لا ليغنى "وحوى ياوحوى"، ولكن ليقول "شبيك لبيك ، عبدك بين إيديك"، فيطلب المواطن ما يتمنى ، من مال يعينه على المعيشة!

● ولأن سقف المواطن البسيط أصبح لا يتعدى حدود الحصول على رغيف الخبز والغموس ، وتسديد فاتورة الكهرباء والغاز والمياه ، ناهيك عن فاتورة العلاج ، فالمواطن الذى بُح صوته ، وهو يطالب بتوفير الماديات، قبل توفير السلع التى من شأنها (الماديات) أن تعينه على الشراء والسداد ، حتى ملّ من تكرار الطلب ،وأصبح يشعر بالحرج من ترديد الاسطوانة ذاتها على مسامع الحكومةعلى طريقة شكوى الفلاح الفصيح ، يحتاج إلى مارد من نوعية المارد اللبيب الذى يفهم بالإشارة ، مجرد أن ينظر فى عين المواطن ، يعرف ماذا يريد!

● لا نريد من الصين أن تجعل المارد ، الذى ستضعه فى الفانوس القادم لمصر ، أن تتوقف حدوده عند تحقيق أمنية المواطن فى الحصول على النقود فقط ، بل نريد ماردا ابن جن، يعيد الطموح للمواطن ، وألا تتوقف أحلامه عند ملء بطنه!

● بعد أن تبين أن المواطن الطموح الحالم قد اختفى ، ذلك المواطن الذى تقطع فيما مضى حذاؤه من كثرة المشاوير ، فحلم بركوب بسكلتة فكان له ، ثم ارتفع سقف حلمه ، وحلم بموتوسيكل فكان له ، ثم خرق سقف الأحلام ، وتطلع لركوب سيارة فكان له ، صحيح ركب السيارة من هنا ، وركبته الهموم من هنا ، زيادات فى البنزين وزيادات فى التراخيص والتجديد، وزيادة فى أقماع المرور المنصوبة على الطرق الزراعية والصحراوية وقلب المدن ، كأنها شباك لاصطياد العصافير لكنه حلم وتحقق بعض حلمه!!

● ويبقى السؤال الأهم ، لو أن الصين توصلت بالفعل لصناعة مارد ،يستجيب لطلبات من "يدعكه" ويحققها، هل ستتكرم وتغرق به السوق المصرية ، مثل الفانوس والسبحة والسجادة ، حتى تنعش المواطن المصرى ، وتعينه على صد الصفعات التى توجهها له الحكومة ؟

● طبعا لا الصين التى قامت بتصنيع فيروس كورونا، ونشرت الرعب فى العالم ولا حتى أمريكا أس البلاء ، ولا روسيا التى لم تمنح العالم فرصة أن يلتقط أنفاسه من وباء كورونا ، ففاجأت العالم بشن حربها على أوكرانيا، يمكن لها أن تقدم للمطحونين اقتصاديا ، ماردا يحل لهم مشاكلهم ، فهذه الدول جعلت لتصدر المشاكل!

● إذن علينا ألا ننتظر من بلاد خلق المشاكل ، أن تحل لنا المشاكل ، وعلينا ألا ننتظر من الصين فانوسا " ندعكه " فيخرج المارد ، ويعدل أحوالنا ، فليس أمامنا إلا أن " ندعك " أذهاننا ، ونفكر فى حل مشاكلنا بأنفسنا !!